

فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة

The effectiveness of small and medium enterprises in achieving comprehensive development

الدكتورة منية خليفة

جامعة الجيلالي بونعامة

- خميس مليانة -

الجزائر

الدكتور عيسى دراجي

-المركز الجامعي الوشيري-

-تيسمسيلت-

الجزائر

ملخص:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة، وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وجلب الاستثمارات. وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني إذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة ونسأهم بـ : 70% من القيمة المضافة

وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية الشاملة، وتوفير مناصب العمل، وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار، وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فإننا نجد أنها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الشاملة، النمو الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية

Abstract:

Recently, small and medium-sized enterprises have become an important place in overall development, through their effective contribution to alleviating the severe economic and social crisis, achieving sustained economic growth and attracting investment. In view of its main role in alleviating the widespread unemployment in the urban sector, it provides 60% of the jobs in the developed country and contributes 70% of the value added

Given its ease of adaptation and flexibility, which makes it a powerful combination of inclusive economic development, job creation and wealth creation through investment promotion and venture capital risk, it is the best means of economic recovery under economic reforms.

Keywords: small and medium enterprises, comprehensive development, economic growth, economic reforms

المحور الاول: التنمية الشاملة:

قبل أن نتطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التنمية الشاملة لإبراز معانيها ومراحلها، ثم المبادئ والسياسات الاقتصادية لتحقيقها. كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه، وأن دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم¹

1- مفاهيم ومعاني التنمية.

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية الشاملة وذلك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي تعني أيضا قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني وذلك باستبعاد اثر التضخم².

وتعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية ومعقدة طويلة الأمد شاملة وكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية وتشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتولد النمو وحسب بل تشمل توزيع خياراتهم وفرصهم وتوهمهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم³.

والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس) فتتمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخالق، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لإستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة.

ويرى جيرارد ميري (Gerard maire) بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أي لتحقيق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة

كما يعرف مايير التنمية بقوله (أن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر وعدم المساواة⁴.

2- مراحل التنمية الاقتصادية.

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية، وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار، لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض الأقطار، ولابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية، حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين

إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية... الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة، بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3- المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية، لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم، إلا أنه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن إن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات، وكما نلاحظ إن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد، ذلك أن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي... الخ.

ويمكن أن نحمل هذه المبادئ في النقاط التالية:

- أ- الثروة الزراعية،
- ب- الضغط السكاني،
- ج- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال،
- د- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة،
- هـ- الاستثمار في رأس المال المادي،
- و- الاستثمار في رأس المال البشري،
- ز- تنوع الصادرات،
- ح- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي .

ولأنه ليس موضوع دراستنا التنمية في حد ذاتها فإننا سنتطرق إلى عنصرين من هذه المبادئ إلا وهما:

أولاً- مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة:

يطرح هذا المبدأ مسألة ما إذا كان يجب على الدول النامية أن تعتمد على المشروعات الصغيرة أو تعتمد على المشروعات الكبيرة في تحقيق تنميتها، وقد أثبت الواقع انه يجب على الدول النامية التركيز في خطواتها الأولى على المشروعات الصغيرة، وذلك لأنها لا تتطلب نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية النادرة، كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى تطوير الخبرات اللازمة لعملية التصنيع في المراحل الآتية للتنمية، ومنه فإن إمكانية نجاحها تكون كبيرة على عكس المشروعات الكبيرة التي تكون فرصة نجاحها محدودة.

ويجب القول انه لا يمكن الفصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، كون النوعين متكاملين وليسا متنافسين، فقد تؤدي صناعة كبيرة إلى تحفيز العديد من المشروعات الصغيرة من خلال الخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة للمشروعات الكبيرة، لذلك لا يمكن القول كقاعدة ثابتة أن حجم مؤسسة ما أفضل من حجم مؤسسة أخرى وإنما يجب أن تحدد البدائل في كل حال على حدة.

ثانياً- مقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال:

يعني هذا الجانب بكثافة العمل مقابل كثافة رأس المال، ويقصد بكثافة العمل الظاهرة التي يكون فيها عرض العمل كبيراً في قطر معين بالنسبة لعرض رأس المال، وعليه فإن هذا القطر يجب عليه إعطاء الأولوية للمشروعات التي تستخدم أقصى عدد ممكن من العمال وقل نسبة ممكنة من رأس المال والعكس صحيح، ومنه تنقص البطالة وفي الوقت ذاته زيادة الإنتاج الصناعي وعليه فإن هذا المبدأ يتيح لنا فرصة المفاضلة بين المشاريع وهذا حسب الاستراتيجيات المعتمدة من طرف هذه الأقطار النامية .

المحور الثاني: دور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف، وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى حد ما، فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للنتاج القوي الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخل والوفاء بالاحتياجات الأساسية

يرجع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور المتوقع لها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وكما ينبغي العمل على تأكيد عملية الدور الذي قامت به الدول المتقدمة ودول جنوب آسيا، وما يمكن أن تضيفه للدول النامية من بينها الجزائر .

1- المساهمة في استغلال الموارد المحلية وتوزيع الصناعة

أولاً: استخدام موارد محلية: تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل. وكانت تترك عاطلة. كما تقوم باستغلال الموارد الأولية الموحدة في مناطق معينة وكذلك تصنع المنتجات الثانوية المختلفة من الصانع الكبيرة. كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات، الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة مثل قارورات الزيتون وعلب الطماطم والأكياس المطاطية. فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تنفيذ في عملية الإنتاج وتعتبر كإقتصاد صرف الأموال لشرائها من جهة أو حملة تنظيف للمحيط الاجتماعي والحضاري من جهة أخرى. والملاحظ انه في الفترة الأخيرة أصبحت هذه

الظاهرة منتشرة بقوة. فالسيارات التي تتجول يوميا في الأحياء السكنية من أجل تجميع هذه المواد وإعادة تصنيعها كدلالة قوية على أهمية هذه المؤسسات في استغلال الموارد المحلية.

ثانيا: توزيع الصناعة: أن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وكذلك بسبب الازدحام الشديد والضغط الهائل على المرافق الموجودة. ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف. ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفيدة في هذا الخصوص، فهي تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية. هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في PIB :⁵

إن مساهمة المؤ.ص.م في الناتج الداخلي الخام الجزائري، بلغت نسبة 53.6% ونسبة 75.53% خارج قطاع المحروقات سنة 1998، والملاحظ أن القطاع الخاص في المؤ.ص.م يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاطات في الجزائر (نهاية 2006)

قطاعات النشاط	(PME) القطاع الخاص %	(PME) القطاع العام %
الزراعة والصيد البحري	99.7	0.3
خدمات مقدمة.....	98.5	1.5
التجارة	96.9	3.1
الفندقة والإطعام	90.2	9.8
النقل والاتصال	67.3	23.7
البناء والأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر: ONS الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات عام 2006

من الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص للمؤ.ص.م يساهم بمختلف فروع بنسبة عالية ومرتفعة في قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB) الجزائري مقارنة بالمؤسسات العمومية وهذا دليل على أن سياسة الخصخصة في الجزائر التي بدأت في السنوات الأولى تتجه نحو قطاع الخدمات

الجدول رقم 2: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة 2002-2008

2008		2006		2004		2002		القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع القانوني
22.6	550.6	23.1	505	23.6	481.5	25.2	457.8	القطاع العام
77.4	188.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.8	1356.8	القطاع الخاص
100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	المجموع

تزداد مساهمة القطاع الخاص الذي يتشكل في معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل خارج قطاع المحروقات إلى 77.4% ورغم أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع وان نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بسبب الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور، والأعباء الاجتماعية، وهذا ما دفع عددا هاما من المؤسسات نحو القطاع الغير الرسمي : فان مساهمتها في الاقتصاد الوطني محدود وبالتالي فان هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير الفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات المصغرة والمتوسطة التي تحاول الان التهرب من الكثير من الصعوبات والعوامل التي تحد من نموها وتطورها⁶.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

الجدول رقم 3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

2007	2004	القطاعات
% 99.60	% 99.1	الزراعة
% 5.00	% 0.40	المحروقات
% 22.60	% 16.5	الصناعة
% 68.00	% 60.70	البناء
% 72.80	% 54.00	النقل والاتصالات
% 97.00	% 84.20	التجارة بالتجزئة
% 89.00	% 85.30	الخدمات
% 76.60	% 64.80	المجموع دون المحروقات
% 52.00	% 64.60	المجموع بالمحروقات

المصدر موقع وزارة المؤسسات ص م على الانترنت WWW.pmeart-dz.org

الجدول رقم 4: مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2003-2007:

2007		2005		2003		القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع القانوني
48	1.240	54	1.112	51	618	القطاع العام
52	1.335	46	836	49	583	القطاع الخاص
100	2.575	100	2.048	100	1201	المجموع

المصدر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيان المعطيات الاقتصادية 2008

نلاحظ انه ابتداء من سنة 2003 فان التكلفة قد رجحت لصالح القطاع الخاص بإنجاز 1.335 مليار دج في حين القطاع العام سوى 1.240 مليار دينار .

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتل المرتبة العشرين في القارة الإفريقية في مجال ترقية الصادرات⁷ بحيث بلغ عدد هذه المؤسسات في الجزائر التي تصدر للخارج 215 مؤسسة (PME) ذات طابع خاص و 87 مؤسسة ذات طابع عمومي وذلك في سنة 2002، حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية من سنة 1999 إلى 2002 بلغت 4 % أي ما يعادل 600 مليار دولار، وهي موزعة على الشكل التالي :

الجدول رقم 5: جدول يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

النسبة %	القطاعات
3	مواد نصف مصنعة
0.27	المواد الخام
0.26	تجهيزات صناعية
0.21	منتجات غذائية
0.14	مواد استهلاكية
0.11	تجهيزات زراعية

المصدر: CNES المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير 2002 .

وما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤ.ص.م مساهمتها تعتبر ضئيلة جدا في الصادرات الجزائرية للفترة 1999-2002 وهي نسبة 4%، وذلك بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية وما يمكن قوله أن PME لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المحور الثالث: دورا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الوظيفي والاجتماعي

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فقط، ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الاجتماعي، فهي بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل تعمل على توفير الطلب على السلع الاستهلاكية وتدعيم الصناعات الكبيرة وغيرها من الوظائف المعتمدة في هذا الميدان.

1- تلبية الحاجات الجارية للسكان.

لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان، وذلك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتنائها، وعملت كذلك على توفير السلع الوسطية التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل وهو من أهم الأهداف التي يرمي إليها كل بلد.

1. تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع على إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذلك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد .

2. تلبية الطلب على السلع الوسطية :

إن من ادوار المؤسسات تغطية جزء من السوق المحلي والوطني من هذه السلع حيث اهتمت هذه المؤسسات بإنتاجها وتمثل الصناعات الغذائية والزراعية 29.9% من مجموع قطاع النشاط الصناعي متقدما على كل من صناعة الخشب والفلين 19.2% وصناعة مواد البناء 14.97% وصناعة النسيج 13%⁸.

3. توفير مناصب الشغل:

إن زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، يساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة بشكلها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات، ونحن نعلم ما للقضاء على البطالة من دور في القضاء على العديد من الأمراض الاجتماعية. ومن جهة أخرى تحول دون تدفق الأفراد على المدن الكبرى سعيا وراء فرص العمل فعلى سبيل المثال في مصر بعد أزمة الخليج عام 1990م وعودة الكثير من المصريين العاملين في الخارج كثر الحديث عن دور هذه الصناعات في حل المشكل البطالة في مصر وقد عقدت عدة ندوات في هذا الخصوص ويلاحظ أن هذه الصناعات تستخدم فنون من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يترتب عنه المساهمة في حل مشكل البطالة⁹

و في الجزائر وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية فان عدد المؤسسات قدر ب 188564 مؤسسة في آخر سنة 2000 و شغلت في مجملها 731082 عامل وذلك حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذا ما يمثل زيادة بنسبة قدرها 4.82% مقارنة بعدد هذه المؤسسات في سنة 2001 والذي كان يقدر ب 179893 مؤسسة تشغل 1737062 عامل والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 6: يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل سنة 2001

عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد الاجراء	النسبة المئوية
من 0 الى 9	170258	94.64	325058	44.1
من 10 الى 49	3638	4.66	156450	21.23
من 50 الى 250	1272	0.7	255527	34.67
المجموع	179893	100	737062	100

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الغيرة والمتوسطة مديرية الاحصاء.

2- تدعيم الصناعات الكبيرة

المعلوم انه لمن أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونان محل تكامل فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسطية وتنوع الإنتاج الصناعي، وهذا من خلال العلاقات ما بين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

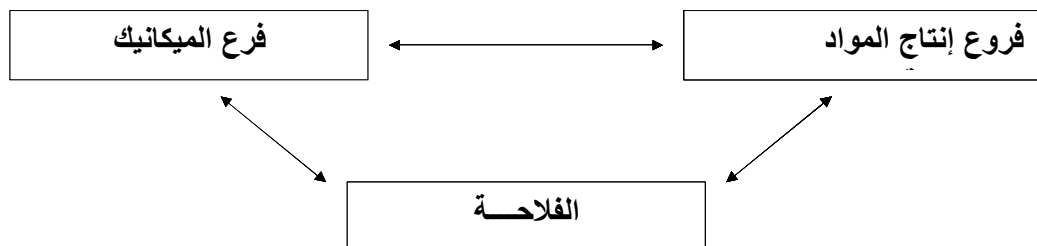
1. تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي:

إن من أوجه التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة هو تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمات والمساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة، حيث كلما وجدنا مصنعا كبيرا لإنتاج منتج معين، إلا وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة تحيط به من اجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة، فمثلا نجد مصنع لصناعة السيارات يهتم بصناعة الأجزاء الأساسية للسيارة فقط، حيث يترك الأجزاء الثانوية مثل صناعة كراسي السيارات للمؤسسات الصغيرة المتخصصة في ذلك، وتتمكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تتين نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في :

الرفع من معدل الاندماج الصناعي للمؤسسات الوطنية وخاصة عن طريق الشراكة أو المقاوله الباطنية (saus tritance). توفير منتجات كثيرة من اجل توجيهها نحو الاستهلاك أو من اجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل الصحة . التربية السكن... الخ.

توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعمالها لمنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع. توفير المنتجات الوسيطية والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاعات النشاطات الأخرى، وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفروع الصناعية .

الشكل (01) يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي:



2. تنظيم الاستهلاكات الوسيطة:

نعني بعملية تنظيم الاستهلاكات الوسيطة تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ما يسمى بالمقاوله فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل على توفير الصناعات الوسيطة للمؤسسات الكبيرة، وهذا يتم بموجب اتفاقية تكون بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة صغيرة أو متوسطة من أجل تصنيع جزء من المنتج، ويمكن أن تطلق على صناعة ما إنها مقاوله من الباطن إذا خصصت 50 % أو أكثر من قيمة إنتاجها في تغطية الإنتاج الوارد في العقد، إلا أن وظيفة التسويق ليست من اختصاصها.

ومع اتساع القاعدة الصناعية في الجزائر بـ 72 منطقة صناعية باستثناء منطقتي حاسي مسعود، حاسي الرمل و449 منطقة نشاط¹⁰، فإن هذا النوع من النشاط المتمثل في المقاوله من الباطن اخذ يتسع بشكل كبير، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتكفل بالأمور الثانوية له المجمعات كنقل العمال والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها، ولقد لقي هذا النوع من التعاقد اهتماما كبيرا من طرف الجزائر، لما ينتج عنه من تسهيل عملية التصنيع وتدعيم الصناعات الكبيرة فقد أشار وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية السابق عبد القادر سماري في كلمته الافتتاحية في مجلة فضاءات إلى (وجوب السهر على تخصيص حصة من الصفقات للمنافسة بين تلك المؤسسات أي الصغيرة والمتوسطة في مجال إبرام الصفقات العمومية وذلك من طرف المصالح المعنية للدولة والهيئات التابعة لها وفي هذا الإطار حظيت المناولة باهتمام خاص حيث تقرر تأسيس مجلس وطني للمناولة يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة لاقتراح تدابير الاندماج الأحسن

للاقتصاد الوطني وتشجيع التحاق مؤسساتنا بالتيار العالمي للمناولة وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وطنيين كانوا أو أجانب¹¹

3- الأدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتج الأجنبي، حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذا توقيع عقد الشراكة مع المجموعة الأوربية فرض عليها ضرورة ترقية المنتج المحلي عن طريق مراقبة الجودة، التي تبقى الضمان الأول والوحيد لقدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج الأجنبي وكذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني والمحلي أمام المنتج الأجنبي.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دورا في التنمية المحلية والجهوية، لأنه في الوقت الذي نشهد فيه التوطن الكبير للصناعات والأعمال في المدن الكبرى للوطن منها الساحلية، نلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف مناطق الوطن الداخلية والجنوبية منها، خاصة وللتخفيف من هذه الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن هذه المناطق النائية، وجب على السلطات العامة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق وهذا لا يتأتى إلا بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية مثل شبكة الطرقات، الكهرباء، الاتصالات.... الخ.

1. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد، فانتقال الجزائر من وضع اقتصادي ذو تسيير مركزي إلى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود، سيسمح بظهور منظمين ومسيرين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنتاج ملموس حيث يتخذ هؤلاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاء واسعا لتحقيق إنجازاتهم الإبداعية¹²

2. تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشار المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع المحلي

3. وتستطيع برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتاحة الفرصة لعدد كبير من أصحاب المشاريع البسيطة، الذين يفتقرون بدونها إلى المهارات والمواد اللازمة نظرا لتواضع إمكانياتها.
4. - ترقية الاقتصاد العائلي بإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت، إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير منظم، ووضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في التنمية الوطنية، وقد تم تشجيع هذا النوع من الإنتاج لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي ويوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر والبطالة،
5. تسمح كذلك هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة إن توسع الخيار أمام المستهلكين من خلال عرضها أنواعا كثيرة من السلع والخدمات،
6. - تسمح كذلك هذه المنشآت في الكثير من الأحيان بقيام علاقات شخصية أوثق من تلك التي تسمح بها المنشآت الكبيرة.
7. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التجديد والتحديث حيث تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والمؤسسات الكبيرة لا تبدي أي اهتمام بالمنتجات الجديدة ولا تقدم أي دعم لها إلا عندما تتمكن المشاريع من التطور وخلق سوق أكيدة لها وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي في الغالب ¹³.

خلاصة:

من خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهام فعال ومباشر على التنمية الشاملة وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع اقتصادية واجتماعية إلا أن الدارس لها يواجه المشكل المتمثل في صعوبة تحديد تعريف لها هذا ما يؤدي الى تداخل بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، ويعود هذا إلى عدة أسباب من بينها النقص الفادح في مكاتب الدراسات التي تهتم بهذا القطاع، وقد خالصنا في بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

- أن صعوبة تحديد تعريف لهذه المؤسسات أدى إلى خلق صعوبة أمام الدارسين لها وأمام القائمين عليها وذلك لنقص المعطيات الاقتصادية حولها.
- لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور ولقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.
- وبالرغم من كل هذه المشاكل إلا أن عدد هذا النوع من المؤسسات والإحصائيات لهذه المؤسسات في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى و هذا راجع إلى مايلي:
- ولعل السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة التسيير وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.
- وبما أننا نجمع على أهمية دور هذه المؤسسات في التنمية الشاملة فإنه وجب علينا وضع حلول لمشاكل هذه المؤسسات لتقوم بدورها على أكمل وجه ومن الحلول التي نراها أساسية لمشاكل هذه المؤسسات نذكر منها:
- إنشاء بنوك خاصة لتمويل هذه النوع من المؤسسات وذلك للقضاء على هذا المشكل نهائيا،

- وضع قوانين واضحة وشاملة تحدد صيغ الحصول على العقار الصناعي،
- تكوين الشباب وخاصة طلبة الاقتصاد والتسيير تكوين يتماشى ومتطلبات الوقت الراهن،
- الإكثار من الندوات والمحاضرات والمعارض الوطنية والدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للاحتكاك وتبادل التجارب،
- وفي الأخير نقول أن بحثنا هذا لم يحط بجميع جوانب وانشغالات هذه المؤسسات فأفاق الدراسة واسعة في المستقبل فتطور هذه المؤسسات وتطور القوانين والأحكام المنظمة لها يستلزم تطور الدراسات المعالجة لها ومن الآفاق التي بدت لنا هي:
- كيف يمكن أن نصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى احترافي ومنظم.
- كيف يمكن توجيه الشباب نحو هذا النوع من المؤسسات بدل لجوئهم إلى الأسواق الموازية التي أصبحت في نمو متزايد وتشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.

المراجع:

- 1 - مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2000، ص11.
- 2 - عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع /2000/ ص17 .
- 3 - برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، ملامح التنمية البشرية، بيروت كانون الثاني 1997. عن محمد مصطفى الأسعد، ص15-16.
- 4 - الدكتور اسما عيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ص50.
- 5 الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل م.ص.م مداخلة ل بابا عبد القادر . جامعة مستغانم . 17 و 18 افريل 2006
- 6 الدكتور : صالح صالحي "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير " العدد (3) 2004 ص 26
- 7 WWW.WORLD bank.com
- 8 18 Minster de PME.PMI-rapport sur l'état du secteur de le PME-PMI juin 2000-P16
- 9 حكيم شبوطي، دور المؤسسات ص و المتوسطة في تحقيق التشغيل رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002، ص 108
- 10 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره ص104
- 11 السيد عبد القادر سماري وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية -مجلة فضاءات -تصدر عن وزارة م ص م العدد 0 - 2002 - ص 02
- 12 نادية قويقح - إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية - رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002، ص123
- 13 عبد السلام عبد الغفور - إدارة المشرعات - دار صفاء سوريا - 2001 - ص 08